

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الافتتاح الرسمي لمحاضرات التمرين للسنة القضائية 2015/2014

قصر العدالة تونس 16 جانفي 2015

كلمة السيد العميد الأستاذ محمد الفاضل محفوظ

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

ضيوفنا الكرام،

زميلاتي زملائي،

باسمي الخاص وباسم كافة أعضاء مجلس الهيئة الوطنية للمحامين بتونس وكافة رؤساء الفروع الجهوية يشرفني أن أرحب بكم جميعا في حفل الافتتاح الرسمي لعمادة الهيئة الوطنية للمحامين المخصّص لمحاضرات ختم التمرين للسنة القضائية 2015-2014، والذي يلتئم هذه السنة ببهو قصر العدالة محافظة منا على تقاليد مهنتنا العريقة والذي سيشفع بدورة تكوينية تنطلق فعالياتها غدا بتنظيم من الهيئة الوطنية للمحامين وبالتعاون مع مجلس النقابات الفرنسية والتي ستكون مخصّصة لأخلاقيات مهنة المحاماة.

المحاماة في تونس هي مهنة مناضلة أصلها ثابت في الأرض وفرعها شامخ في السماء، وناضلت منذ عقود ضد الاستعمار وضد الاستبداد وكانت من القوى الطلائعية في الثورة،

ثورة الحرية والكرامة وساهمت بقسط كبير في الانتقال الديمقراطي من خلال الهيئات المتعاقبة مثل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهيئة الحقيقة والكرامة وساهمت بصورة مباشرة في الحوار الوطني الذي من خلاله أمكن التوافق على دستور نفخر به جميعا وعلى آليات إنهاء المرحلة الانتقالية وتحديد الاستحقاقات الانتخابية التي أثمرت النتائج التي يعلمها الخاص والعام والتي تعبّر عن إرادة الشعب من خلال صندوق شفاف، أجمعت المنظمات الوطنية والدولية الملاحظة للانتخابات على نزاهتها وشفافيتها.

ضيوفا الكرام،

زميلاتي زملائي،

انتم اليوم ما زلتم في قلب الحدث وتواكبون حراكا سياسيا بتونس أفضى إلى تحقيق شرط من شروط الديمقراطية وهو الانتقال السلمي للسلطة والإيمان بضرورة التداول عليها من خلال الانتخابات.

ولقد توصلنا إلى هذه النتائج بفضل طبقة سياسية ناضجة وبفضل مجتمع مدني قوي والمتمثل خاصة في ما أصبح يسمى بالرباعي الراعي للحوار وهم،

الهيئة الوطنية للمحامين بتونس والاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والذين نحبيهم على وقوفهم إلى جانب كلمة الحق وإلى جانب الشعب التونسي وإلى جانب الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولا يسعني في هذا الإطار إلا أن أتوجه بالشكر إلى كافة المؤسسات التي ساهمت في عملية الانتقال الديمقراطي والتي لم تكن بديلا لها بل متممين لها ومرافقين لعملية انتقال سلمي سلس.

ضيوفا الكرام،

زميلاتي زملائي،

هذا الجهد وهذه المثابرة والإيمان بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وبالاستحقاقات الثورية جعلت الشعب التونسي أو على الأقل جزء كبير منه يضفي مصداقية أكبر بتلك المنظمات ويعتبرها ضميرا له متحدثا يكاد يكون رسميا له.

كما لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إلى زميلاتي وزملائي من أعضاء الهياكل أو من خارجها الذين ساندوا الهيئة الوطنية للمحامين والذين وقفوا وقفة الرجل الواحد مع هياكلهم من أجل محاماة مناضلة تقدمية ومتطلعة نحو تطوير البلاد التونسية وتطوير مشهدها السياسي.

هذا الحراك وهذا النشاط أدى بصورة تكاد تكون آلية إلى ردّ الاعتبار للمحاماة التونسية ورد الاعتبار واحترام المحاماة التونسية تجسّم أخيرا من خلال الوسام الأكبر للجمهورية الذي أسنده السيد رئيس الجمهورية لعميد المحامين التونسيين وهو تتويج يتجاوز شخصه بل هو تتويج لنضالات ومواقف سابقة وهو تتويج لهيئات متعاقبة وتراكمات وهو تتويج للمحاماة التي نريدها التي كانت ولا زالت وستظل مدافعة عن الحقوق والحريات ومعنية بالشأن العام.

وهو تتويج لتجربة وموقف المحاماة التونسية والهيئة الوطنية للمحامين من خلال الحوار الوطني والذي لولاه لعرفنا سيناريو يشبه ما يحصل في بعض دول الجوار.

ضيوفنا الكرام،

زميلاتي زملائي،

هذا حفل يستدعي منا أن نستذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يرسى المبادئ الرئيسية للمساواة أمام القانون وافترض البراءة وكذلك الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة ونزيهة منشأة بحكم القانون إلى جانب جميع الضمانات الضرورية للدفاع عن أي شخص منهم وفي التمتع بالحد الأدنى من الضمانات وأن يحاكم دون أي تأخير غير مبرر.

وحفل كهذا يستدعي منا أن نذكر بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وخاصة الفصل 14 منه الذي ينص أن من حق كل متهم أن يدافع عن نفسه بنفسه أو بواسطة محام من اختياره أو محام يُعين له.

وحفل كهذا هو مناسبة أيضا للتذكير بما تحقق للمحاماة التونسية من خلال التنصيب عليها صراحة بالفصل 105 من الدستور والذي يقر بصفة نهائية أن المحاماة شأنها شأن القضاء هي شريكة في إقامة العدل وإننا نعتقد جازمين بعد التذكير بهذه المبادئ السامية أن تجسيما سيكون من خلال سنّ القوانين المنسجمة معها والتي ستستبطن بصورة نهائية شراكة المحاماة في إقامة العدل وعدم اعتبارها مهنة ككل المهن مع احترامنا لكافة المهن.

وأول امتحان لهذه المبادئ سيكون من خلال القانون الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء الذي يجب إصداره في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ الانتخابات وقد انقضى منها أكثر من ثلاثة أشهر ولا أخفيكم خشية الهيئة الوطنية للمحامين من محاولة تجاوز تلك الآجال بأي عنوان كان أو من محاولة إقصاء المحامين من المجالس الأربعة المزمع إنشاؤها والمتعلقة بمجلس القضاء العدلي و مجلس القضاء الإداري مجلس القضاء المالي ومجلس الجلسة العامة.

ضيوفنا الكرام،

زميلاتي زملائي،

هذه أرضية جديدة ومشهد سياسي جديد نرجو من خلاله أيضا أن تتحقق ضمانات الدفاع وحق المتهم في الالتجاء إلى محام في كافة مراحل البحث والتتبع والمحاكمة وذلك طبق ما نص عليه الدستور والذي لا تمنعه مجلة الإجراءات الجزائية الحالية لكن اعتقادي انه من الصواب أن يقع الإسراع وهذا طلب موجّه إلى الحكومة القادمة ومجلس نواب الشعب في إصدار القانون الذي يفرض وجوب حضور المحامي لدى الباحث الابتدائي باعتباره ضمانا من ضمانات حقوق الإنسان و ضمانا للمشتبه فيه و ضمانا تجنّب التعذيب سواء كان ماديا أو معنويا الذي يمكن أن يتعرّض له.

وللمحامية التونسية استحقاقات أخرى ضرورة أنها عانت الويلات في سنوات كانت تسن القوانين بضربها مما أدى إلى إضعافها ماديا في محاولة لإخماد صوتها إلا أن تلك المحاولات ولئن باءت بالفشل فإنها أثرت على الوضع المادي للمحامية التونسية التي لم تتطور في أدائها

وبقيت محاماة تقليدية في أغلبها بسبب تلك العراقيل وبسبب رغبة واضحة تجعلها تزرح تحت صعوبات اقتصادية.

واعتقادنا أنه بفضل ثورة الحرية والكرامة وبفضل صبر المحاماة التونسية كل هذه السنوات بعد الثورة وعدم انسياقها في المطالبة الضيقة مراعاة منها للانتقال الديمقراطي فإنه قد آن الأوان في ظل هذا المشهد السياسي الجديد الذي نحسبه ضامنا للحقوق والحريات وضمنا لحقوق الدفاع وكرامة المحامين والمحاماة لتحقيق قفزة نوعية في وضعية المحاماة التونسية .

ولا يسعني في هذا الإطار إلا أن أتوجه بالشكر للسيد وزير العدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية الذي كان متجاوبا مع أغلب المطالب مع مراعاة الطبيعة الانتقالية والمؤقتة للحكومة التي ينتمي إليها والذي استجاب مشكورا لدعم المحامين في مطلبهم.

ضيوفنا الكرام،

زميلاتي زملائي،

ويجدر التأكيد مرة أخرى على أن الارتقاء بأداء المحامين التونسيين مرتبط أساسا بتدعيم استقلالية هياكلهم وبتدعيم الموارد التي تعود بالنفع المباشر على المحامين التونسيين أولا وعلى هياكل مهنة المحاماة.

إذ لا يخفى أن موارد الهيئة الوطنية للمحامين قد انحسرت في السنوات الفارطة بفضل توحيد المدخل من خلال تجربة المعهد الأعلى للمحاماة وقد استجابت وزارة العدل مشكورة مرة أخرى لطلب الهيئة الوطنية للمحامين لسعيها من أجل إحداث صندوق الدفوعات المالية لحرفاء

المحامين والذي نرجو أن يصدر في أقرب وقت ممكن من أجل مزيد إحكام تنظيم ممارسة مهنة المحاماة بقواعد دقيقة وتوفير موارد أخرى لتضطلع الهيئة الوطنية للمحامين بدورها كاملا في التكوين المستمر وفي كافة أنحاء الجمهورية لكافة المحامين وفي إطلاق المشاريع الاجتماعية لفائدتهم وفي مساعدة الدولة في ما يتعلق بالإعانة العدلية والتساخير بمناسبة فرض حصص الاستمرار للمحامين النائبين وجوبا أمام الباحث الابتدائي.

وردّ الاعتبار المادي للمحاماة التونسية يمرّ حتما عبر توسيع مجال عملها وتخصيص نوعية معينة من القضايا والنزاعات لفائدة المحامين الشبان.

هؤلاء الشبان الذين يتقدون حيوية ونشاط وحب للمهنة تصيبهم في بعض الأحيان حالة من الإحباط نتيجة الوضع المادي ولكنهم والحمد لله متفائلون ومؤمنون بأنّ الأرضية السليمة للمشهد السياسي والقانوني والحقوقي قد تهيأت ولم يبق إلا إقامة البناء، ومن جملة الإصلاحات الواجب القيام بها في أقرب وقت ممكن تتمثل في إصدار قانون أساسي جديد منظم لمهنة المحاماة مكرّسا للإيجابيات التي جاءت بالمرسوم الحالي متداركا لأخطائه ومقرّا لاختصاصات حقيقية للمحامين التونسيين يرتب على عدم احترامها جزاء، من ذلك إقرار خطة المحامي المستشار الوجوبي للشركات التجارية وفي انتظار ذلك لا زلنا نأمل في إصدار القرار المشترك المفعل للأمر المنظم لنيابة المحامين لقضايا الدولة والمؤسّسات العمومية و لا يخفى على الجميع أن كل هذه المطالب ولئن كانت تصبّ جميعها في مصلحة المتقاضى فإنّها تتطلّب منا تأهيلا وتكوينا مستمرّا ولما لا وجوبيا في السنوات القادمة .

واعتقادنا أنّ ما نقوم به الآن في إطار الرسكلة والتكوين لا يرقى إلى ما نصبو إليه رغم الخطوات الإيجابية والذي تجسّمه عملية إقبال منقطع النظير على هذه الدروس وهو الأمر الذي يدل على تطّوع المحامي الشاب إلى مستوى أفضل والمطلوب أيضا من الزميلات والزملاء ومن هياكل المهنة وشيوخها إيلاء المسألة العلمية المكانة اللازمة وإيلاء المنابر التي توفرها مختلف النّشاطات الاهتمام الكافي بإثراء الزاد المعرفي للمحامي وتحقيق المناعة الضرورية لكل محام بعدم الاكتفاء بما نتلقاه على مدارج الكليات والمعاهد .

وقد عمل مجلس الهيئة خلال جلسات العمل المتعددة مع السادة رئيس الحكومة المؤقت ووزير العدل ووزير المالية وغيرهم من ممثلي السلط العمومية على التأكيد على مطالب المهنة في النقاط المتعلقة بوضعية المحامين الشبان من ذلك الترفيع في منحتي التسخير في القضايا الجنائية والإعداد للحياة المهنية وهو ما تم بشكل محترم بموجب أوامر صادق عليها مجلس الوزراء بتاريخ 19 ديسمبر 2014، كما طالبت الهيئة باعتبار المحامين المرسمين حديثا بقسم الاستئناف والذين يفتتحون مكاتبهم ضمن صنف الباعثين الشبان وسحب الإطار التشجيعي للاستثمار عليهم.

كما اهتم مجلس الهيئة الوطنية بوضعية المعهد للمحاماة من خلال دعم المطالب المتعلقة بتطويره والسعي لتحقيق تصور المحامين له، ودعم وضعية الدارسين به.

ضيوفنا الكرام،

زميلاتي زملائي،

إن الافتتاح الرسمي لمحاضرات ختم التمرين هو مناسبة أيضا للتذكير بالدور الذي تضطلع به الهياكل في تأطير المحامين الشبان ومناسبة أيضا لإعادة تصوّر محاضرات ختم التمرين والذي شرعنا فيه، بعد مطالبة الزميلات والزملاء المحاضرين بالتعليق على القرارات التعقيبية وبإلقاء محاضراتهم ارتجالا وبخلق تقليد جديد متمثل في اختيار أحسن مرافعة بالإضافة إلى أحسن محاضرة .

كما أن جهاز المناعة للمحاماة يمرّ حتما عبر إرساء علاقات وطيدة مع العمادات والنقابات العربية والإفريقية والأوربية والأمريكية والاتحادات الإقليمية والدولية وجمعيات المحامين الشبان تحقيقا للتواصل والتفاعل بين مختلف الحساسيات والأجيال.

وحضور هذا الملأ الكريم بمن فيه من ممثلي النقابات في العالم، وأصحاب السعادة من أصدقائنا دليل على نجاح تجربتنا في هذا الميدان وحضورهم والنقاؤنا معهم مناسبة أيضا لتبادل وجهات النظر في كافة القضايا التي تشغل العالم بما في ذلك قضايا الآونة الأخيرة المتعلقة بالإرهاب والحريّات وكذلك بالقضية الأم قضية الشعب الفلسطيني .

وإني أستغل هذا المنبر للتوجّه لأصدقائنا في أوروبا خاصة من أجل إرساء حوار حقيقي وناجز يضمن حقوق الشعب الفلسطيني طبق ما أقرته المواثيق الدولية والقرارات الأممية والسيادة الفلسطينية.

كما أعلن أنّ تعاوننا مع النقابات يتجسم من خلال إتفاقيات التوأمة المزمع إبرامها مع نقابة وهران ونقابة استرازابورغ ونقابة برشلونة بالإضافة إلى الاتفاقيات السابقة المفعلة إلى يوم الناس هذا مع عمادة باريس ومجلس النقابات الفرنسية وغيرها من النقابات.

ضيوفنا الكرام،

زميلاتي زملائي،

ولئن كان هذا الحفل مكرّماً متوجاً لنشاط المحامين المتمرّنين فإننا اخترنا أيضاً أن يكون متوجاً لمسيرة شيوخ من شيوخ المحاماة وهما الأستاذان محمد عبد السلام بسباس ومصطفى السماوي، الذين أفنيا عمرهما في خدمة المحاماة التونسية والمحامين الشبان وهما مثال يُحتذى به من قبل الأجيال المتعاقبة من أجل تأطير المحامين والنهل من تقاليد المحاماة العريقة.

ضيوفنا الكرام،

زميلاتي زملائي،

إننا ماضون معاً في هذه المسيرة النضالية من أجل رد الاعتبار لمهنة المحاماة والاعتراف بصورة واضحة بوظيفتها الدستورية وشرائها في إقامة العدل والعدل وإن كان أساساً للعمران فإن إقامته تمرّ عبر احترام الحريات والحقوق الأساسية والدفاع عن مبادئ المواثيق الدولية.

والمحاماة التونسية كما عهدتموها في مختلف الأزمات والمحاكمات التي عرفها اليوسفيون والبرسبكتيفيون والقوميون والإسلاميون والنقابيون واليساريون ستواصل بروح ثورية وروح مناضلة وتقديمية الدفاع عن كل ذلك في كنف مشهد ديمقراطي هادئ وسلمي يتّسع لكافة الحساسيات.

فهنيئاً للمحاماة بشبانها وهنيئاً للشعب التونسي بثورته، وهنيئاً للشعب التونسي بطبقته السياسية وهنيئاً أخيراً له بهذا المجتمع المدني القوي الذي تتطلع إليه مختلف الشعوب والحكومات والهيئات الدولية في العالم.

عاشت تونس أبد الدهر حرّة مستقلة
عاشت الجمهورية
عاشت المحاماة حرة مستقلة مناضلة ومتضامنة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته